مجلة العلوم الاقتصادية والسياسية Journal of Economics and Political Sciences
المجلد 19، العدد 01، يونيو 2022، 14-35 Vol.19 No. 01,June 2022,14 -35

القوة الناعمة ودورها في تنفيذ السياسة الخارجية القطرية(1995 – 2020م)

علي محمد ديهوم
أستاذ السياسة المشارك
كلية الاقتصاد والتجارة
الجامعة الأسمرية الإسلامية

محسن رمضان جابر
أستاذ السياسة المساعد
كلية الاقتصاد والتجارة
الجامعة الأسمرية الإسلامية

ابوبكر هدية المحروق
أستاذ السياسة المساعد
كلية الاقتصاد والتجارة
الجامعة الأسمرية الإسلامية

ملخص البحث

تناول البحث دراسة القوة الناعمة من حيث استخدام المصطلح والتعريف به، الذي يرتكز على توظيف بعض المصادر والموارد في بناء نمط جديد من القوة، له تأثير في العلاقات الدولية، وتأثيرها على دور السياسة الخارجية للدول، وفاعليتها. تم إجراء الدراسة على دولة قطر كدولة صغيرة تفتقر لمكونات القوة التقليدية (الصلبة)، ولكنها نجحت في صناعة سياسة خارجية فاعلة ومؤثرة حققت لها حماية أمنها القومي، والاستجابة لطموحاتها القومية من خلال توظيف وبناء مكونات القوة الناعمة، تستهدف الدراسة التعريف بمفهوم القوة الناعمة من الناحية النظرية، وتوضيح دور مصادر وأدوات القوة الناعمة في تحقيق أهداف السياسة الخارجية القطرية، وقد استخدام منهج دراسة الحالة، والمنهج الوصفي التحليلي في منهجية الدراسة الذي خلصت إلى مجموعة نتائج أهمها ان القوة تعتبر أحد العوامل الرئيسة لدراسة وفهم سلوك الدول، حيث أن بروز وتنوع المتغيرات في العلاقات الدولية أفرز أنواع جديدة من القوة، بحيث لم تعد محصورة في القوة الصلبة فقط، بل برزت مصادر وموارد للقوة الناعمة تستطيع أن توظفها الدول بما يتيح لها الفرصة لتكون لها سياسة خارجية فاعلة تحقق أهدافها حتى في حالة غياب أو فقدان بعض مرتكزات القوة الصلبة، وتعتبر قطر نموذج الدراسة من الدول التي استطاعت توظيف إمكانياتها وقدراتها واستراتيجياتها وسياساتها من خلال استخدام مصادر وموارد القوة الناعمة، لتصنع حزمة من الادوات المتنوعة ذات الطبيعة الناعمة لتكون هي المرتكز الأساسي لسياساتها الخارجية التي أتسمت بفاعلية متميزة في عملية تحقيق الأهداف المحددة .

الكلمات المفتاحية: القوة الناعمة، القوة الصلبة، السياسة الخارجية، السياسة الخارجية القطرية، العلاقات الدولية.

Corresponding author. Email: mohsenjabr80@gmail.com
Received01/6/2022;final version received28/6/2022;Accepted 28/06/2022;Available online30/6/2022

المقدمة

تلعب القوة بمكوناتها المختلفة دورا مؤثرا في تحديد السلوك الخارجي للدولة في البيئية الإقليمية والدولية، وتتنوع أشكالها إلى أنماط مختلفة، ولم تعد مقتصرة على القوة الصلبة المتمثلة في القوة العسكرية والقوة الاقتصادية، بل تطور مفهوم القوة من حيث المحتوى والمسمى الاصطلاحي، فبرزت مصطلحات جديدة كالقوة الناعمة والقوة الذكية كأدوات لها دور مؤثر في تحقيق أهداف السياسة الخارجية. فلم يعد الدور المؤثر للسياسة الخارجية للدولِ مرتبط بامتلاك مقومات القوة الصلبة وتوظيفها فقط، بل يمكن للدول أن توظف بعض المقومات الأخرى لتمنحها دور مؤثر وفاعل في صنع وتنفيذ سياستها الخارجية وهي ما يعرف بالقوة الناعمة. تتعدد أدوات القوة الناعمة، وتتنوع مصادرها، وينعكس توظيفها على السياسة الخارجية للدول بشكل مؤثر وفاعل تستطيع من خلاله الدولة تحقيق أهدافها المختلفة، ولعب دور إقليمي ودولي مؤثر.

تطور مفهوم استخدام القوة في العلاقات الدولية وكأداءه من أدوات السياسية الخارجية للدول من خلال انتشار واستخدام مصطلح القوة الناعمة في تحليل السياسات الخارجية. فقد ظهر مفهوم القوة الناعمة للمرة الأولى عام 1990م في مقال جوزيف ناي وتطور من الناحية النظرية لتأكيد على وجود وجه آخر غير مادي للقوة، قوامه الجاذبية المستمدة من ثقافة الدولة وقيمها ومصداقيتها المتولدة عن ممارساتها المتسقة مع هذه القيم، و ضرورة عدم تجاهل هذا الوجه نتيجة التركيز على الأبعاد المادية العسكرية والاقتصادية التي حظيت بمكانة محورية في أدبيات العلاقات الدولية والسياسة الخارجية.

استخدمت الكثير من الدول مصادر القوة الناعمة وأدواتها في تنفيذ السياسة الخارجية وتحقيق أهدافها، ومن أبرز الدول التي نجحت في توظيف القوة الناعمة دولة قطر النموذج المحدد للدراسة التي وظف مقومات القوة الناعمة في سياستها الخارجية بشكل جعل منها سياسة خارجية فاعلة ومؤثرة ومتسمة بالحكمة والنجاح وتحقيق الأهداف المحددة.

فمنذ عام 1995م رسمت دولة قطر مسارًا مغايرًا ومستقلاً لسياستها الخارجية، وذلك بُعيْد وصول الشيخ حمد بن خليفة آل ثاني إلى سدة الحكم في يونيو من العام ذاته، لقد اعتمدت دولة قطر بدايةً انتهاج سياسةٍ خارجيةٍ مختلفة عن سياستها الخارجية السابقة، قوامها تفعيل مصادر وأدوات القوة الناعمة، كالإعلام، والدبلوماسية، والتعليم، والثقافة والرياضة، والسياحة، والاقتصاد، والمساعدات الإنسانية، فسياسة قطر الخارجية تعكس بوضوح مصالحها الوطنية، وطموحات قيادتها الإقليمية وحاجاتها الأمنية، وبرزت كدولة مؤثرة وفاعلة على الساحة الاقليمية والدولية من خلال التوظيف الاستراتيجي لمصادر وأدوات القوة الناعمة.

مشكلة الدراسة:

برزت مشكلة الدراسة من خلال ملاحظة واقع بعض الدول وما تعانيه من خلل في امتلاك مقومات القوة التقليدية (القوة الصلبة) وسعيها لامتلاك قوة من نوع جديد، من خلال البحث عن مصادر جديدة للقوة، وتوظيفها في تنفيذ سياستها الخارجية لتحقيق أهدافها، فكانت القوة الناعمة هي الوسيلة لتحقيق هذا الغرض، وحيث أن قطر تعتبر من الدول التي تعاني خلل في المرتكزات الجغرافية والسكانية والعسكرية، وقيامها بتوظيف مصادر القوة الناعمة لديها لتحقيق اهداف سياستها الخارجية فإنها مثلت نموذج عملي تدوره حولة إشكالية الدراسة متمركزة حول سؤال رئيسي مفاده: **(ما هو الدور الذي تلعبه القوة الناعمة في صناعة وتنفيذ السياسة الخارجية القطرية ؟)** إضافة إلى مجموعة من التساؤلات الفرعية هي:

- ما هو مفهوم القوة الناعمة؟ وما هي أهم الفروقات بينها وبين مظاهر القوة الصلبة؟
- ما هي أهم العوامل التي دفعت بدولة قطر لتوظيف أدوات القوة الناعمة في عملية صناعة وتنفيذ سياستها الخارجية؟
- ما هي الكيفية التي استخدمت بها دولة قطر القوة الناعمة في سياستها الخارجية؟
- ما هي أهم الآثار الناجمة عن استخدام دولة قطر للقوة الناعمة كأداة لتنفيذ سياستها الخارجية، إقليمياً ودولياً؟

فرضية الدراسة:

إن الدراسة سوف تعمد إلى التحقق من فرضية محورية مفادها: أن هناك مجموعة من المقومات والعوامل والأسباب التي دفعت بدولة قطر لتوظيف القوة الناعمة كأداة رئيسة لتنفيذ سياستها الخارجية، إقليمياً ودولياً؛ الأمر الذي جعل منها سياسة خارجية فاعلة ومؤثرة.

أهداف الدراسة:

1- التعريف بمفهوم القوة الناعمة من الناحية النظرية، وأهم الفروقات بينها وبين مظاهر القوة الصلبة.
2- توضيح أهم العوامل التي دفعت بدولة قطر لتوظيف أدوات القوة الناعمة في عملية صناعة وتنفيذ سياستها الخارجية
3- توضيح دور مصادر وأدوات القوة الناعمة في تحقيق أهداف السياسة الخارجية القطرية.

منهج البحث: سعيا للإجابة على تساؤلات الدراسة والتحقق من الفرضية سيتم استخدام منهج دراسة الحالة، والمنهج الوصفي التحليلي لدراسة دور القوة الناعمة القطرية في تحقيق سياستها الخارجية.

اهمية الدراسة:

تتمحور اهمية الدراسة في النقاط التالية:

1. إثراء حقل السياسة الخارجية بدراسة علمية توضح أهمية القوة الناعمة ودورها في السياسة الخارجية.
2. دراسة نموذج متميز يبرز أهمية استخدام القوة الناعمة في تحقيق السياسة الخارجية بشكل عملي، وهو دور القوة الناعمة في السياسة الخارجية القطرية، حيث توصف قطر بتدني مستوى امتلاكها للقوة التقليدية ولكنها استطعت أن توظف مصادر القوة الناعمة في تحقيق أهداف سياستها الخارجية.

تقسيمات الدراسة:

سيتمُ دراسةُ الموضوعِ من خلالِ المحاورِ التاليةِ:

المحور الأول: الإطار النظري والمفاهيمي للدراسة.

المحور الثاني: أهم الأسباب والعوامل التي دفعت بدولة قطر لتوظيف القوة الناعمة في تنفيذ سياستها الخارجية.

المحور الثالث: توظيف وتأثير القوة الناعمة في السياسة الخارجية القطرية.

المحور الأول: الإطار النظري والمفاهيمي للدراسة.

سنتناول هذا الجانب من الدراسة من خلال توضيح مفهوم القوة والقوة الناعمة، والفرق بين مظاهر القوة الناعمة والقوة الصلبة، كذللك توضيح مصادر وأدوات القوة الناعمة.

أولا: مفهوم القوة والقوة الناعمة.

تعتبر قوة الدولة من العوامل التي لها أهمية خاصة في العلاقات الدولية، وذلك نظرا لان هذه القوة هي التي ترسم أبعاد الدور الذي تقوم به الدولة في المجتمع الدولي، وتحدد اطار علاقاتها بالقوى الخارجية أو الأجنبية عنها، وتتنوع وسائل ممارسة القوة وأساليب استخدامها، وهنا يجب التنويه إلى أن القوة ليست هي العنف كما يعتقد البعض فلا يجب أعتبرهما مترادفين، فاستخدام العنف هو أحد أساليب ممارسة القوة (مقلد، 1991م، ص ص 163-164). تعرف القوة بأنها المقدرة على التأثير في سلوك الدولة الأخرى بالكيفية التي تخدم أغراض الدول المتملكة لها، وبدون هذا فقد تكون الدولة كبيرة أو غنية أو عظيمة ولكنها ليست قوية (مقلد، 1991، ص 165).

يعرف مورجانثو القوة بأنها "سيطرة الإنسان على عقول الأخرين وأفعالهم"، فهي مفهوم حركي ديناميكي غير ثابت يدخل في تكوينها عدد كبير من العناصر المتغيرة المادية وغير المادية، التي ترتبط مع بعضها. فمنظرو المدرسة الواقعية يعتبرون القوة مفهوم مركب ثنائي تجمع ما بين الهدف والوسيلة. فهي هدف عندما يكون غرضها بناء المقومات التي تؤثر في سلوك الآخرين لتحسين مصالحهم، وهي وسيلة تعين الدولة على بلوغ القدرة على التأثير، فالدولة عندما تريد انجاز هدف أو أهداف معينة، يفترض أن يكون

لديها الإمكانية على تحقيق تلك الأهداف، أي الاقتدار أو القدرة، التي تجمع بين العوامل المادية وغير المادية (الكعود، 2016، ص ص 18–19).

تتعدد مكونات القوة مما يصعب قياس وزن كل عنصر وأهميته بصورة منفردة عن باقي العناصر المكونة لها، حيث أن قوة الدولة لا تتوقف على عنصر بعينه، أو على عناصر ثابتة ومحددة، بل على تفاعل دائم بين عناصر لا تتمتع بالضرورة بصفة الثبات والاستقرار (الكعود، 2016، ص 20).

وبشكل عام هناك اتفاق على أن المكونات التالية تشكل أهم العناصر التي تدخل في تركيب القوة القومية للدولة (مقلد، 1991، ص 173):

1. الاعتبارات الجغرافية من حيث المساحة والموقع والتضاريس.
2. الامكانيات والموارد المادية والطبيعية التي تدخل في حوزة الدولة.
3. السكان.
4. مستوى النمو الاقتصادي ودرجة التطور الفني والتكنولوجي.
5. درجة الاستعداد العسكري.
6. كفاءة المؤسسات السياسية، وكذلك كفاءة الأجهزة الدبلوماسية والدعائية والإعلامية.
7. الروح المعنوية.

وفي ما هو متعلق بكيفية استخدام عناصر القوة فإنه لا يقتصر على استخدام أدواتها المادية أو المحسوسة فقط، بل لا بد أن يمتد إلى استعمال الأدوات الدعائية والنفسية والأيديولوجية وغيرها حيث قد يكون لها وزن كبير من التأثير في سلوك الدول الأخرى في بعض الظروف والمواقف وبذلك تتكامل الأدوات المادية وغير المادية في ابراز قوة الدولة وتأثيرها الدولي (مقلد، 1991، ص ص 198–199).

وهنا يتضح أنه ليست القوة المسلحة أو القوة الصلبة بشكل عام هي الصورة الوحيد لأشكال استخدام القوة كأداء من أدوات السياسية الخارجية للدول.

تطور مفهوم استخدام القوة في العلاقات الدولية، وكأداء من أدوات السياسية الخارجية للدول من خلال انتشار واستخدام مصطلح القوة الناعمة في تحليل السياسات الخارجية. فقد ظهر مفهوم القوة الناعمة للمرة الأولى عام 1990م في مقال جوزيف ناي؛ أستاذ العلوم السياسية الأمريكي، المنشور في مجلة السياسة الخارجية بعنوان «القوة الناعمة» وفي كتابه الصادر العام التالي المعنون بـ «ملزمة بالقيادة: الطبيعة المتغيرة للقوة الأمريكية». وقامت الفكرة الأساسية لدى ناي في طرحه للمفهوم على تأكيد وجود وجه آخر غير مادي للقوة، قوامه الجاذبية المستمدة من ثقافة الدولة وقيمها ومصداقيتها المتولدة عن ممارساتها المتسقة مع هذه القيم، وضرورة عدم تجاهل هذا الوجه نتيجة التركيز على الأبعاد المادية العسكرية والاقتصادية التي حظيت بمكانة محورية في أدبيات العلاقات الدولية، والسياسة الخارجية (معوض، 2019م، ص 12). ثم كتب ناي بتوسع عنه في كتابه "مفارقة القوة الأمريكية" الصادر عام 2001م،

وعرف القوة الناعمة بأنها القدرة على التأثير في الأهداف المطلوبة، وتغيير سلوك الأخرين عند الضرورة، أما اقتران القوة بصفة الناعمة فإنها تؤثر في القدرة على الحصول على ما تريد من خلال الإقناع، والجذب، وليس الإكراه (ناي، 2007، ص 20).

عرَّف ناي القوة الناعمة بتوسع بقوله: القوة الناعمة في جوهرها قدرة أمة معينة على التأثير في أمم أخرى، وتوجيه خياراتها العامة، وذلك استنادًا إلى جاذبية نظامها الاجتماعي والثقافي، ومنظومة قيمها ومؤسساتها، بدل الاعتماد على الإكراه أو التهديد. هذه الجاذبية يمكن نشرها عبر: الثقافة الشعبية، والدبلوماسية الخاصة والعامة، والمنظمات الدولية، ومجمل الشركات والمؤسسات التجارية العاملة". وبشكل اوضح يقصد بالقوة الناعمة "توظيف أدوات الإقناع والاستمالة والابتعاد عن أساليب الضغط والترهيب في إدارة العلاقات الدولية؛ كأدوات الدبلوماسية العامة، وتوظيف الأبعاد الثقافية والتعليمية والإبداعية، أو توظيف المعونات الاقتصادية والمنح الدراسية في إدارة العلاقات الخارجية" (التميمي، 2018).

تتحدد القوة الناعمة من خلال الاستناد إلى معيارين أساسيين هما (الكعود، 2016م، ص 25):

1. نعومة الآليات والأساليب في ممارسة القوة: وتعني تراجع الطابع المادي وغلبة الطابع المعنوي النفسي الفكري، ففي الأغلب لا تعتمد القوة الناعمة على أي تهديد صريح (إكراه) أو مبادلة أو إثابة (تقديم حوافز) إنما تعتمد على القدرة على التأثير في الأخرين عبر الآليات الجاذبة أو الاستقطابية التعاونية أو برنامج العمل والاقناع .
2. نعومة موارد القوة: القوة الناعمة هي القدرة على تحقيق الأهداف المطلوبة بالاعتماد على جاذبية الدولة المستمدة من موارد يغلب عليها الطابع غير المادي، مثل ثقافتها، ومبادئها، وسياساتها الداخلية والخارجية بما ينشي صورة ذهنية إيجابية عن الدولة المعنية على نحو يحقق تعاطفا معها وعن سياساتها وأهدافها.

ميز جوزيف ناي بين القوة الناعمة والقوة الصلبة (الاقتصادية والعسكرية) مع بيان السياسات الحكومية المعبرة عن هذه القوى موضحا تصنيف بين القوة العسكرية، والقوة الاقتصادية، والقوة الناعمة (ناي، 2007م، ص 60):

تصنيف جوزيف ناي بين القوة العسكرية والقوة الاقتصادية والقوة الناعمة

	أنماط السلوك	الموارد والتدفقات الرئيسية	السياسات الحكومية
القوة العسكرية	الإرغام، الردع، الحماية	القوة العسكرية، العنف	الدبلوماسية القسرية، الحرب، التحالف
القوة الاقتصادية	الإغواء، الإرغام	الرشاوى، العقوبات	المساعدة، الرشاوى، العقوبات

القوة الناعمة	الجاذبية، وضع جدول الاعمال	القيم، الثقافة، السياسات، المؤسسات	الدبلوماسية العامة، الدبلوماسية الثنائية الدبلوماسية متعددة الأطراف

نخلص إلى أن القوة بشكل عام تمثل عامل مؤثر في وجود الدولة ودورها الخارجي، وأن القوة لم تعد تقتصر على شكلها التقليدي فقط، الذي قد لا تتوفر مقوماته لدى بعض الدول، بل بإمكان الدول التي تعاني خلل في مرتكزات القوة التقليدية أن توظف مقومات ومصادر القوة الناعمة ليكون لها سياسة خارجية فاعلة وهادفة.

ثانيا: مصادر وأدوات القوة الناعمة.

ويشير "جوزيف ناي" أن القوة الناعمة ترتكز على ثلاث مصادر أساسية هي (قديح، 2018، ص 41):

1. الثقافة: تعتبر الثقافة مصدر مهم من مصادر توليد القوة الناعمة لأية دولة، بسبب دورها في الحصول على نتائج مرغوبة، حتى أن كثير من الباحثين ظلوا حتى وقت طويل يفهمون ويفسرون القوة الناعمة على أنها تقترن حصرا بالتأثير الثقافي.

2. القيم: وهي تؤدي دورا يعزز القوة الناعمة للدولة، تحدد مدى جدية الالتزام بها داخليا وخارجيا وفق أسس وطنية.

3. السياسة الخارجية: يمكن أن تكون السياسة الخارجية مصدرا أساسيا من مصادر القوة الخارجية لأية دولة، خاصة إذا كانت تحمل قيما ديمقراطية، كما يمكنها أن تزيد من فعالية تأثير القوة الناعمة للدول إذا نظر إليها من قبل الدول والشعوب الأخرى على أنها تحظى بالشرعية والقبول الأخلاقي.

أي أن موارد القوة الناعمة ذات طبيعة ثقافية قومية سياسية بالأساس، وهو الاتجاه الذي غلب على الكتابات الأولى لناي، لكنه راجع ذلك في الكتابات اللاحقة للتأكيد أنه لا يوجد ما يمنع أن موارد القوة الصلبة قد تمثل في بعض الأحيان موارد للقوة الناعمة، فقد تتولد الجاذبية والاستمالة عن مصادر اقتصادية أو عسكرية كأن يعجب الآخرون بصورة الدولة كنموذج اقتصادي ناجح، أو بدورها في تقديم المساعدات التنموية، أو الأعجاب بالدولة كنموذج للتفوق العسكري، أو كقوة توظف قدراتها العسكرية لأغراض إنسانية أو مشروعة (معوض، .2019، ص 21).

وتساهم مجموعة من المصادر في إبراز القدرات الناعمة للدولة وهي متمثلة في:(نوعية نظام الحكم، نوعية الدبلوماسية المتبعة، الروح المعنوية، الشخصية القومية، السكان والجغرافيا، الطاقة الصناعية، الموارد الطبيعية، القدرات التكنولوجية) (جادالله، 2020، ص 23).

وتتنوع أدوات القوة الناعمة المستخدمة لتحقيق الدولة أهداف سياستها الخارجية حسب التالي (أبوعوض، 2021، ص ص 22-23):

1- الدبلوماسية: تستخدم الدبلوماسية للتأثير على الدول والجماعات الخارجية بهدف استمالتها، وكسب تأييدها، كذلك تعزيز العلاقات بين الدول وتطويرها في المجالات المختلفة، إضافة إلى جمع المعلومات عن الدول اتجاه قضايا راهنة أو ردأت فعل راهنة اتجاه سياسات أو مواقف عينة.

2- الأداة الاقتصادية: وهي من الأدوات المهمة في تحديد قوة الدولة واستقلاليتها، ومكانتها بين الدول، فتعد الموارد الطبيعية التي تملكها الدولة من المؤشرات المهمة التي تحدد قدرتها وقوتها، تتنوع وسائل ونشاطات الاداة الاقتصادية كالاستيراد، والتصدير، وتبادل الخبرات، والمعاملات المالية والتجارية، ومنح المساعدات الاقتصادية وغيرها من الأشكال التي تدخل ضمن الأداة الاقتصادية كقوة ناعمة.

3- الأداة السرية: وترتبط عادة بعمليات جمع المعلومات المتعلقة بالدول الأخرى، وخططها، وتحركاتها ذات العلاقة مع مصالحها، عبر استخدام وسائل الاستطلاع والجوسسة بالتوازي مع مهام كشف محاولات الدول الأخرى التي تقوم بها لنفس الغرض ضد دول أخرى.

4- الاداة الإعلامية: تتمثل هذه الأداة في القدرة على استخدام الفكر بما يؤدي إلى خدمة الدولة، وترتبط بشكل مباشر، بوسائل الإعلام والدعاية التي تصاعدت تأثيراتها في عصرنا الحالي، كوسائل التواصل الاجتماعي، وغيرها من المنصات الإعلامية التي تعتمد على الأقمار الصناعية، والتكنولوجيا الرقمية، حيث تقوم هذه الوسائل على مجموعة من الأنشطة الموجهة بغرض التأثير على أفكار النخب الرسمية، وغير الرسمية، وكذلك الأفراد العاديين في الدول الأخرى.

5- الأداة العلمية التكنولوجية: ترتبط هذه الأداة باستخدام المعارف العلمية، والثورة المعلوماتية، والتطبيقات العلمية كأدوات مهمة للتأثير، مثل برامج التبادل العلمي، والمساعدات الفنية، وبراءات الاختراع، والمنح الدراسية المقدمة للطلاب الباحثين الأجانب الوافدين للدراسة في الجامعات والمؤسسات التعليمية، حيث يعود هؤلاء إلى بلادهم يحملون أفكار ومعتقدات الدولة التي درسوا فيها.

يمكن تلخيص تعريف القوة الناعمة عند ناي باعتبارها «استقطاب الآخرين وجذبهم عبر آليات تقوم على التأطير، والإقناع، والجاذبية، وبالاعتماد بشكل أكبر على موارد ناعمة غير مادية؛ مثل الثقافة والقيم السياسية و شرعية السياسات الخارجية، لتحقيق النواتج المنشودة (ناي، 2007، ص 70).

ووفقًا لناي، فإن مثل هذا التعريف يتسم بتحديد نطاق معقول للقوة الناعمة دون توسيع و تضييق زائدين، كما يراعي عدم الوقوع في مغالطة الوسيلة السائدة في تعريفات القوة بشكل عام؛ حيث يتم التركيز على موارد القوة ومصادرها مع تهميش سلوكيات القوة وتفاعلاتها ونواتجها. ويتجاوز التعريف المذكور كذلك التصنيف الثنائي الجامد بين القوة الصلبة والناعمة بتأكيده أن الاختلافات بينهما تكون في درجة أو مستوى نعومة موارد القوة وأساليب ممارستها. أي أننا إزاء خط متصل Continuum يظهر أي أنماط القوة أكثر نعومة أو صلابة، أكثر من كوننا بصدد فئتين فقط هما القوة الناعمة أو الصلبة. وتسمح هذه المرونة بتضمين بعض السلوكيات الصلبة العسكرية والاقتصادية ضمن آليات بناء القوة الناعمة باعتبارها تعزز

جاذبية الفاعل (مثل توظيف القوة العسكرية لخدمة قضايا إنسانية أو عادلة، وتقديم المساعدات الانسانية والإنمائية ونحوها) (معوض، 2019، ص 23).

تلعب القوة الناعمة دورا هاما في السياسة الدولية وخصوصا في ظل العولمة التي تجاوزت الحدود بين الدول، والترويج للأفكار عبر وسائل عديدة كالتبادل الثقافي، البرامج التليفزيونية، والأفلام السينمائية الأمر الذي من شأنه أن يساهم في تحقيق أهداف السياسة الخارجية من خلال التأثير على عقول شعوب الدول الأخرى (أبوحلاوة، 2016، ص 5).

تنوعت وتداخلت المصادر والادوات المستخدمة في صناعة وتوظيف القوة الناعمة، كأداء يكون لها دور في صناعة وتنفيذ السياسة الخارجية للدول، وبطريقة تجعل من السياسية الخارجية مؤثرة وفاعلة في تحقيق الأهداف التي ترسمها الدولة.

المحور الثاني: أهم العوامل التي دفعت بدولة قطر لتوظيف القوة الناعمة في تنفيذ سياستها الخارجية..

تقوم السياسات الخارجية في مختلف الدول على عدة عناصر متداخلة تعد بمثابة المرتكزات، وتتنوع هذه المرتكزات بتنوع الدول والأزمنة والظروف البيئية وتتأثر بالتغيرات الداخلية والإقليمية والدولية التي تستلزم من الدولة المعنية اتخاذ فعل مناسب لمواجهتها والتعامل معها (الرنتيسي، 2014، ص361).

يؤكد الدستور الدائم لدولة قطر في مادته السابعة على الثوابت والمبادئ التالية في السياسة الخارجية: الحفاظ على السيادة والاستقلال، والدفاع عن هوية البلاد العربية والإسلامية، واحترام العهود والمواثيق الدولية، وتوطيد السلم والأمن الدوليين، والدفاع عن الحريات العامة والخاصة وحقوق الإنسان، إذ نصت المادتان السادسة والسابعة من الدستور على ما يلي (وزارة الخارجية القطرية):

1. "تحترم الدولة المواثيق والعهود الدولية، وتعمل على تنفيذ كافة الاتفاقيات والمواثيق والعهود الدولية التي تكون طرفاً فيها."
2. "تقوم السياسة الخارجية للدولة على مبدأ توطيد السلم والأمن الدوليين عن طريق تشجيع فض المنازعات الدولية بالطرق السلمية، ودعم حق الشعوب في تقرير مصيرها، وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول، والتعاون مع الأمم المحبة للسلام."

يتضح ارتكاز الممارسات السياسية لقطر على عدد من الاستراتيجيات السياسية مثل استراتيجية حسن الجوار، استراتيجية التحالفات الإقليمية والدولية، استراتيجية تكوين سمعة وطنية لبناء مكانة فريدة، ويعتقد أن السبب وراء تبني قطر استراتيجية حسن الجوار، واستراتيجية التحالفات للتغلب على الوضع الجيوسياسي الصعب (الرنتيسي، 2013، ص 26)، يرجع إلى عدة عوامل هي (قبلان، 2017، ص ص 10-11):

1. مخاوف قطر الأمنية والشعور بالخطر الخارجي: يمكن القول إن قطر لم يكن لها حتى مطلع التسعينيات سياسة خارجية خاصة بها، بل كانت تتبع السعودية، وتعتمد عليها كليًا في حمايتها

من القوى الأكبر في النظام الإقليمي (إيران والعراق). وبناءً عليه، حتى مطلع التسعينيات، اختارت قطر أن تنتهج نهج التبعية أو الالتحاق بالسعودية في سياساتها الخارجية، من خلال مجلس التعاون الخليجي الذي كان هدفه الأساسي عند إنشائه مواجهة التهديد الذي مثّلته إيران بعد الثورة لدول الخليج المحافظة.

2. الغزو العراقي للكويت عام 1990م أصاب كل دول الخليج الصغيرة، وعلى رأسها قطر، بالصدمة، وكشف عن هشاشة نهج الالتحاق في علاقتها بالسعودية التي طالبت بمزايا القيادة من دون أن تكون قادرة على تأمين متطلبات الحماية للدول الصغيرة المرتبطة بها في النظام الإقليمي الخليجي. ليس هذا فحسب، بل أدى الغزو العراقي للكويت إلى كسر المحظور في السياسة العربية؛ أي قيام بلد عربي بمهاجمة بلد عربي آخر وضمّه. فتخوّف قطر من أن تنحو السعودية منحى العراق في غزو الكويت بعد الخلاف الحدودي الذي استعر بين البلدين عام 1992م، جعلها تشعر بخطر، ليس على نظام الحكم فيها فحسب بل على بقائها دولة أيضًا.
3. الموقع الجغرافي لقطر بين قوتين إقليميتين كبيرتين تتنافسان على الهيمنة على المنطقة، ولا تقبل الدولتان كلاهما من قطر أقل من موقف مؤيد لسياساتها في المنطقة؛ السعودية دولة الوضع القائم وإيران الدولة الساعية إلى التغيير المتوافق مع مشروعها ونهجها الإقليمي.
4. دور صانع السياسة الخارجية في قطر بعد وصول إدارة جديدة إلى السلطة في يونيو 1995م. والطموح الوطني نحو سعيها لبناء دور ومكانة إقليمية دولية فريدة.

رسمت دولة قطر منذ عام 1995م مسارًا مغايرًا ومستقلاً لسياستها الخارجية، وذلك بُعيْد وصول الشيخ حمد بن خليفة آل ثاني إلى سدة الحكم في يونيو من العام ذاته، لقد اعتمدت دولة قطر بدايةً انتهاج سياسةٍ خارجيةٍ انفتاحيه قوامها تفعيل أدوات القوة الناعمة، كالإعلام والدبلوماسية والتعليم والثقافة والرياضة والسياحة والاقتصاد والمساعدات الإنسانية. مرتكزة على مجموعة من الأسس أهمها(عبدالله، 2014، ص 3):

- استراتيجية حسن الجوار..
- استراتيجية التحالفات مع القوى الكبرى والمتوسطة.
- استراتيجية بناء الصورة الذهنية.

"منذ عام 1995 أصبحت سياسة قطر الخارجية تعكس بوضوح مصالحها الوطنية، وطموحات قيادتها الإقليمية وحاجاتها الأمنية. وقبل هذا التاريخ، يمكن القول إن قطر لم يكن لها سياسة خارجية خاصة بها" (قبلان، 2017، ص 14).

ولتحقيق حماية أمنها القومي ومن أجل حماية استقلالها الوطني، والحفاظ على سيادتها السياسية انتهجت قطر سياسة عقد الاتفاقيات الأمنية والعسكرية، نظرا لعدم حماية نفسها بمفردها، فقد لجأت الى تبني

استراتيجية البناء العسكري المشترك، حيث تعتمد هذه الاستراتيجية على منح القوات الحليفة، خاصة الولايات المتحدة الأمريكية، وتركيا، قواعد عسكرية لزيادة قوة الردع الدفاعي ضد تهديدات الدول المحيطة، كذلك توفير الأمن الداخلي، خاصة ضد أي محاولات انقلاب بمساعدة الدول المجاورة (أبوعوض، 2021، ص ص 68-69).

كذلك وظَّفت قطر الدبلوماسية العامة وقنواتها، والسمة الوطنية وعناصرها، كأدواتٍ استراتيجية لتحقيق الحضور في الساحة الدولية، وإنشاء "منظومة ردع دفاعية" ناعمة، وبتبنِّيها هذا النموذج في بناء القوة الناعمة، نوَّعت أدوات القوة الناعمة، ووزعتها على أدوات مختلفة ومتنوعة، في إطار عملي منسجم، يترجم كل الأهداف التي وردت في رؤية قطر 2030م (التميمي، 2018).

تمثل العوامل التي أشرنا إليها أهم الأسباب التي دفعت قطر نحو تغيير نمط سياستها الخارجية، في ظل الواقع التي يغلب عليه الضعف في مرتكزات القوة الصلبة، والتي تعتبر من العوامل المهمة في صناعة وتنفيذ سياسة خارجية فاعلة ومؤثرة في البيئة الدولية، فكانت البديل الاتجاه نحو توظيف مصادر وأدوات القوة الناعمة اتغير نمط السياسة الخارجية بشكل يجعل منها سياسية فاعلة ومؤثرة وناجحة في البيئة الاقليمية والدولية، وهذا ما سنوضحه في المحور التالي.

المحور الثالث: توظيف وتأثير القوة الناعمة في السياسة الخارجية القطرية .

ونشير فيما سيأتي إلى توظيف القوة الناعمة في السياسة الخارجية القطرية من خلال استخدام مجموعة من الادوات، ونشير أيضا إلى تأثير هذه الأدوات في طبيعة السياسة الخارجية القطرية:

اولا: الدبلوماسية الرسمية:

يعتبر العمل الدبلوماسي أحد أهم الأدوات التنفيذية للسياسة الخارجية القطرية، ويشير عدد من المحللين أن قطر قد رسمت سياستها الخارجية علي ضوء استراتيجيتي البقاء والرغبة في تحقيق المكانة الإقليمية معتمدة على دبلوماسية الوساطة بين الأطراف المتنازعة، وقد هدفت قطر من خلالها إلى تدعيم مركزها في الإقليم عبر رسم صورة الوسيط المحايد الذي يمكن الاعتماد عليه، والمهتم بالسلام والاستقرار في المنطقة (فكري، 2012، ص 163).

يتمَثلَّ النموذج الذي تقدمه قطر عبر النشاط الدبلوماسي "الناعم" في العالم، في تبني "دور الوسيط" في الصراعات الإقليمية، ثم جني ثمار هذا الدور وتحويله إلى مكاسب دبلوماسية تعزز دور قطر في الإقليم الحافل بالاضطرابات. ومن خلال اضطلاع الدوحة بمهمة الوساطة، برز دورها على الساحة الدولية، وبات لجهدها الدبلوماسي مساحة تفوق حجمها الجغرافي والديمغرافي. ويمكن فهم دور الدبلوماسي القطري، بالنظر إلى حرص قطر على توسيع دائرة نفوذها وزيادة الوعي الخارجي بأهميتها. وإجمالا يمكن القول: إن هذه الدبلوماسية تنطلق من الثوابت التالية (التميمي، 2012، ص77):

1. احترام حقوق سيادة الدول، وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأخرى، وتجنب سياسة المحاور.

2. التزام قواعد الشرعية الدولية، ومواكبة المستجدات والتطورات العالمية أو التكيف معها.
3. تبني فلسفة "الدبلوماسية الواقعية" مع تقبل تبعات الإسهام في تحقيق السلام ورفض الاحتكام إلى القوة في فض المنازعات.

فقد توسطت فيما يقارب عشر ملفات وقضايا إقليمية ودولية، في أقل من ثمان سنوات (2008م – 2016م) كالنجاح في التوسط لإبرام "اتفاق الدوحة" لإنهاء الأزمة السياسية اللبنانية عام 2008م، والتوسط لوقف إطلاق النار في السودان بين حكومة الخرطوم ومتمردي دار فور عام 2010م، وقيامها بعقد مصالحة بين الحكومة اليمنية والحوثيين ، كما نجحت في إنهاء الأزمة بين الغرب وليبيا بشأن قضة لوكيربي والحصار المفروض على ليبيا، واستضافة خلال عام 2011م حوار المصالحة بين فتح وحماس، كذلك استضافة عدة جولات من المفاوضات بين حركة طالبان الأفغانية والولايات المتحدة الأمريكية منذ عام 2011م انتهت بتوقيع اتفاق في فبراير من العام 2020م بين الطرفين (أبوعوض، 2021، ص ص 72–73). ومؤخرا نجحت قطر في لعب دور دبلوماسي بارز في الثورات العربية، وسلطت الضوء من خلال الإعلام على فساد الأنظمة الشمولية في المنطقة (الدجني، 2012، ص 20).

حرصت قطر على العمل من خلال المنظمات الدولية وتنشيط عضويتها فيها، فقد حصلت على أحد المقاعد الأربعة المخصصة للقارة الأسيوية للمجلس الاقتصادي الاجتماعي التابع للأمم المتحدة عام 2001م، وتسلمت رئاسة منظمة المؤتمر الإسلامي من عام 2000م إلى 2003م، كما تم انتخابها عضوا في اللجنة الإعلامية التابعة للجمعية العامة للأمم المتحدة في يناير 2004م (الرنتيسي، 2013، ص 51). فازت قطر بأحد المقاعد الأربعة الخليجية الأوروبية المشتركة التابعة لشركة التجارة العالمية، كما استضافت في عام 2005م القمة المشتركة الـ 77 (التميمي، 2018، ص 5).

وهكذا أصبحت دولة قطر واحدة من أهم الدول الفاعلة على الساحتين الإقليمية والدولية، بفضل دبلوماسيتها الوقائية لمنع توسع الخلافات بين الأطراف، ووساطتها المحايدة من اجل تسوية النزاعات بين الفرقاء. وتمكنت من تحقيق نجاحات باهرة في كثير من المفاوضات، بفضل وقوفها على مسافة واحدة من جميع الأطراف، وهو ما جعلها محل ثقة الفرقاء وعزز مساهمتها في حفظ الأمن والسلم الإقليميين والدوليين (العرفاوي، 2022م).

يعد العامل الدبلوماسي أحد أبرز أدوات السياسة الخارجية القطرية، فقد رسمت قطر سياستها الخارجية انطلاقا من استراتيجيتي البقاء، والرغبة في تحقيق المكانة الإقليمية، معتمدة على دبلوماسية الوساطة بين الأطراف المتنازعة، حيث هدفت من خلال هذه الأداة تدعيم مركزها في الإقليم كوسيط يمكن الاعتماد عليه في استقرار المنطقة (فكري، 2012م، ص 163).

يتضح أنه من سمات السياسة الخارجية القطرية بشكل عام المستوى المرتفع من الانخراط في الشئون الدولية، وعلى عكس سمة النظرة الضيقة عن قضايا السياسة الخارجية للدول الصغيرة. لم يقتصر سلوك

قطر الخارجي على حدودها الجغرافية بل تعداه إلى أبعد من ذلك بكثير، وربما يرجع هذا لإمكاناتها الاقتصادية الكبيرة الثي تمكنها من الإنفاق على تكاليف العمل الدبلوماسي (الرنتيسي، 2013، ص50). لقد نجحت قطر من خلال سياستها الخارجية القائمة في جزء منها على دبلوماسية الوساطة الفاعلة والمؤثرة في أن يكون لها مكانة دولية وإقليمية، وأن تكون عضو بارز ونشط في العديد من المنظمات الدولية، ما جعل منها محل ثقة للعديد من الاطراف الإقليمية والدولية ورسخ الوعي الخارجي بأهمية الدور التي تقوم به قطر على الساحة الاقليمية والدولية.

ثانيا: الدبلوماسية العامة:

مصطلح الدبلوماسية العامة او الشعبية وضعه إيدمون غاليون عميد كلية "فليتشر" للحقوق والدبلوماسية وموظف سابق في السلك الدبلوماسي حيث حدده بقوله" الدبلوماسية العامة تتناول تأثير المواقف العامة في صياغة وتنفيذ السياسة الخارجية، فهي تعني الآليات والبرامج التي تنتهجها الحكومات لتعزيز مصالحها الخارجية، من خلال التوعية والإعلام والتأثير على الجمهور الأجنبي ورأيه العام وكذلك جماعات المصالح فيه، بما يحد من سوء الفهم الذي يمكن أن يعقد العلاقات الخارجية.

وتعتمد الدبلوماسية العامة على وسائل عديدة ومتنوعة (ساعد، 2017، ص ص 97-98):

1. الإذاعة المسموعة ولمرئية والصحافة.
2. الاتحادات والروابط بما تمتلكه من قدرة على التحرك والاتصال بالجماهير.
3. المبعوثون للخارج بشتى أشكالهم وألون ثقافتهم كرجال العلم والدين فهم يشكلون أدوات غير رسمية للدبلوماسية العامة لبلادهم.
4. خبراء المنظمات الدولية من الاقتصاديين والاجتماعيين والفننين وغيرهم.
5. توزيع المنشورات المختلفة وتقديم الكتب والمجلات للدول كهدايا.
6. استقبال وإرسال الفرق الرياضية والفرق الغنائية والفنانين.

تستهدف الدبلوماسية العامة الشرائح المؤثرة مثل النخب الثقافية أو السياسية وقادة الرأي العام، وفي هذا المجال وظفت قطر الجزيرة التي قدمت نفسها علي أنها صوت الشعوب والمنبر المفتوح لكل من لا صوت له، فتعد فضائية الجزيرة من أهم وسائل القوة الناعمة لدول قطر، إن لم تكن أهمها، علما انه لا يستدعي بالضرورة الخلط بين أهداف الدولة وأهداف القناة (الرنتيسي، 2014، ص 374). وهذا ما سنوضحه بشكل أوضح عند تناول الأداة الاعلامية كأحد أدوات القوة الناعمة القطرية.

اهتمت قطر باستقطاب قادة الفكر والسياسة في العالم، عبر جذب مراكز الأبحاث العالمية مثل مركز بروكنجز، أو تأسيس مراكز جديدة مثل المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات في الدوحة، ومعهد الدوحة للدراسات العليا. إضافة إلى ذلك، استقطبت قطر فروعًا لكبريات الجامعات العالمية، مثل جامعات: "تكساس إيه أند إم"، و"جورجتاون"، و"كارنيجي ميلون"، و"كالجاري"، وكلية باريس للدراسات التجارية

العليا، وكلية شمال الأطلنطي في قطر. كما أولت قطر اهتمامًا خاصًّا لفكرة المتاحف والتركيز على التراث كونه مكونًا أساسيًّا في منظومة الدفاع عن الاستقلال الوطني؛ فالأصالة والتراث والتاريخ كلها عوامل قوة وحماية، تؤكد مشروعية "الدولة القطرية وأصالتها وامتدادها في التاريخ"، ومن ثم التغلب على "نقطة الضعف" المرتبطة بمحدودية الجغرافيا والديمغرافيا. هذا فضلًا عن أنها تعزز البعد العالمي للدولة، من خلال إبراز مساهمتها في التراث البشري والفكر الإنساني، وفي هذا المجال ركزت قطر على تأسيس المتاحف، مثل المتحف الإسلامي ومتحف قطر الوطني (التميمي، 2018).

و تُوِّج الأداء القطري بالنصر الذي حققه الملف القطري لاستضافة بطولة كأس العالم 2022م، ويحلِّل الفرنسي، باسكال بونيفاس، المتخصص في العلوم الجيوسياسية في صحيفة "ليكيب" (L'Équipe) دور الرياضة في إطار الدبلوماسية العامة القطرية بقوله: "اختارت قطر الدبلوماسية الرياضية؛ حتى توجد على الخارطة [...] وفي منطقة جيوسياسية مضطربة، فإن القوة الناعمة والصورة والجاذبية باتت عوامل رئيسة [...]، واليوم من الصعب على أية دولة قد تكون لها شهية نحو قطر أن تُقْدم على أية محاولة طالما أن قطر باتت تملك هذه الرؤية والوضوح [...]، وصارت قوة عظمى صغيرة، لأنها تؤدي دورًا دبلوماسيًّا يفوق ثقلها السكاني [...]، وأن تصبح عاملًا رئيسًا في الرياضة العالمية يعني أن تصبح عاملًا رئيسًا في الدبلوماسية العالمية" (التميمي، 2018).

تنوعت أدوات قطر التي تسعى إلى جذب العالم للتعرف على قطر وإمكانياتها السياحية والثقافية. وعلى الرغم من أن السياحة القطرية تواجه منافسة شديدة من دول الجوار والإقليم، فإن السياحة تبقى أداة داعمة وأساسية في تعزيز الكيان القطري. وتبقى الخطوط الجوية القطرية العلامة الأبرز على الواجهة السياحية، فقد نجحت الناقلة الوطنية، وفي غضون سنوات قليلة (أُعيد إطلاق الشركة في عام 1997م)، في الوصول إلى العالمية والتحليق إلى أكثر من 220 وجهة عبر العالم، وقد تم تصنيف الشركة في عام 2017م أفضل شركة طيران في العالم. واللافت أن الخطوط الجوية القطرية أعادت منذ عام 2006م صياغة الشعار الذي يعلو طائراتها؛ بحيث أصبح اسم قطر وشعار المها الذي يرمز إلى قطر أكبر حجمًا. ويمكن الاستدلال من ذلك على أن قطر أرادت أن تضع اسمها ورمزها الوطني على طائرات أسطول الخطوط الجوية القطرية، ليكون بمنزلة إشهار أو إعلان، يجوب العالم على مدار الساعة والأيام، ويعبر البلدان والقارات، ليعرِّف شعوب الأرض بدولة قطر. ويلاحظ أن الخطوط الجوية القطرية كثفت منذ اندلاع الأزمة الخليجية، في العام 2017م، حملات ترويج شعارها "معًا إلى كل مكان" في تحد واضح للحصار الذي فرضته عليها العربية السعودية والإمارات العربية والبحرين ومصر (التميمي، 2018). استخدمت قطر استراتيجية غير تقليدية تهدف إلى تكريس علامة الدولة "Brand" لتحقيق أمنها من خلال جعل القوى الإقليمية والدولية المتصارعة ذات مصلحة أكيدة في الحفاظ على بقائها واستقلالها (قبلان، 2017، ص 15).

وظفت قطر الدبلوماسية الشعبية بمختلف أدواتها التي أشرنا إليها للارتقاء بمستوى الجاذبية والقبول في المجتمع الدولي، هذه الدولة صغيرة الحجم والتعدد السكاني استطعت أن تقدم نفسها للعالم وتعرف بنفسه كدولة حديثة ومتطورة وعقلانية في سياستها الداخلية والخارجية، مما ساهم في تعزيز البعد العالمي لها على الصعيد الرسمي لدى الدول الاخرى، وعلى صعيد الراي العام العالمي.

ثالثا: الأداة الاقتصادية :

رسخت دولة قطر مكانتها في العالم كواحدة من أكبر منتجي ومصدري الغاز الطبيعي المسال، بفضل استراتيجيتها الفاعلة، وأثبتت قدرتها على تجاوز التحديات، ملتزمة بتعهداتها لشركائها وعملائها في جميع أنحاء العالم، من خلال تزويد مناطق الاستهلاك البعيدة والأسواق التي لا تستطيع الوصول إلى مصادر الطاقة المستدامة والنظيفة بالغاز الطبيعي المسال، الذي يعد أنظف أنواع الوقود الأحفوري، وهو ما عزز مكانتها كأكبر مورد موثوق به في الأسواق العالمية. ويُعد امتلاك دولة قطر لثالث أكبر احتياطي مؤكد من الغاز الطبيعي (12.5%) من الاحتياطي العالمي وتسيدها لمشهد تجارة الغاز المسال في العالم، حيث تشكل الصادرات القطرية منه قرابة ربع صادرات العالم، أحد عناصر القوة الناعمة التي بات يُطلق عليها بدبلوماسية الغاز، حيث أبرمت دولة قطر اتفاقيات طويلة الأمد لتوريد الغاز المسال لكبار المستهلكين كالصين والهند وكوريا واليابان والمملكة المتحدة وإيطاليا وبولندا وبلجيكا وإسبانيا، علاوة على عقد اتفاقيات مع باكستان وبنغلاديش ومصر والإمارات ودول أخرى.. وشكل ذلك قوة عززت من دور العامل الاقتصادي في السياسة الخارجية القطرية (العرفاوي، 2022).

لم تغفل قطر أهمية توجيه ثرواتها الطبيعية والاستثمارية لحماية كيانها السياسي، وتعزيز مكانتها ودورها إقليميًّا وعالميًّا؛ وقد تجلَّى ذلك في التوزيع الذكي لمحفظة الاستثمارات القطرية الخارجية، لتشمل الشركات الكبرى من قبيل الاستثمارات في مشاريع الغاز والبتروكيماويات في الصين وإندونيسيا، وبناء المشاريع السياحية والعقارية في بريطانيا، والدخول في شراكات عالمية في أسواق المال والاستثمار والخدمات المصرفية في مختلف أرجاء العالم من الصين وصولًا إلى الولايات المتحدة الأميركية (التميمي، 2018). وبشكل عام تحتل دولة قطر مكانة اقتصادية عالمية متميزة ترجع لعدة عوامل من أهمها (الرنتيسي، 2014، ص ص 366- 368):

1. الثروات الاقتصادية الكبيرة من النفط والغاز الطبيعي.
2. معدلات النمو المتسارعة في الاقتصاد القطري.
3. تنويع مصادر الدخل المحلي.
4. التشريعات والقوانين الممهدة لتنفيذ المشاريع الاقتصادية الكبيرة .
5. الأنشطة الصناعية والتجارية والاستثمارية القطرية الكبيرة .
6. امتلاك قطر لمجموعة متكاملة من مقومات جذب الاستثمار الأجنبي.

فالاستثمارات والمساعدات الخارجية أحد أهم أدوات السياسة الخارجية القطرية لتحقيق أهدافها ومصالحها، حيث قامت قطر بإيجاد فرص استثمارية كبيرة في مجالات عدة ولدعم هذا التوجه أنشأت مركز قطر المالي عام 2006م لدعم الأنشطة الاستثمارية (خضير، 2011، ص 228). وقدمت قطر المساعدات الطارئة في العديد من الكوارث الكبرى، مثل: فيضانات باكستان، وزلزال هايتي، بالإضافة إلى الأزمات الإنسانية، مثل: فلسطين ودارفور، وقد بلغت المساعدات والمعونات الإنسانية والتنموية المقدمة من قطر حكومية وغير حكومية في العامين 2010 م – 2011 م ما قيمته خمسة مليارات و 337 مليونا و 430 ألفا 71 ريالا قطريا تم تقديمها إلى 108 دولة (الدولية، 2012، ص16).

فقد تم توظيف الأداء الاقتصادية في مجال العمل الإنساني عبر مجموعة من مبادرات المجتمع المدني القطري وجمعياته، بهدف تقديم الوجه الإنساني للشعب القطري؛ بحيث باتت المساعدات الإنسانية القطرية تصل إلى كل المحتاجين والمنكوبين بعيدًا عن أي حواجز دينية أو عرقية أو إثنية، من ضحايا الحروب الإسرائيلية المتكررة على قطاع غزة، إلى منكوبي تسونامي آسيا، أو إعصار كاترينا، أو فيضانات أستراليا 2011م، أو زلزال اليابان 2011م، أو توفير السفن لآلاف المهجرين بسبب النزاع المسلح في ليبيا (التميمي، 2018).

نجح الاقتصاد القطري بمختلف مكوناته والمؤشرات الاقتصادية التي حققها أن يكون قوى ناعمة من خلال زيادة مستوى الجاذبية والاستمالة والتأثير والاقناع ما كان له دور أن تكون قطر شريك اقتصادي مهم للعديد من الدولة والشركات المهمة.

رابعا: الأداة الإعلامية:

أدركت قطر أهمية الإعلام في السياسة الخارجية، لكنها أرادات أن يكون ذلك بشكل غير مباشر، حيث صدر القانون رقم (5) لسنة 1998م بإلغاء وزارة الإعلام وتوزيع اختصاصاتها وتحويل بعض إداراتها إلى هيئات مستقلة، و في مطلع عام 2001م انطلق تلفزيون قطر فضائيا، بينما تأسست هيئة الإذاعة والتلفزيون في مايو 1997م، وقبل ذلك تواجدت في قطر قناة الجزيرة منذ نوفمبر 1996م وفي عام 2009م أنشئت المؤسسة القطرية للإعلام، أما الصحافة القطرية الأهلية فقد أصبحت تصدر عن دور نشر خاصة (موقع وزارة الخارجية القطرية، 2012م).

وقد امتلكت قطر جهازا إعلاميا تمثل (الرنتيسي، 2014، ص ص 369-371):

1. المؤسسة القطرية للإعلام.
2. وكالة الأنباء القطرية.
3. شبكة الجزيرة.
4. مركز الدوحة لحرية الإعلام.
5. الصحافة القطرية.

تعد قناة الجزيرة بشكل خاص إحدى أبرز أدوات القوى الناعمة التي تمتلكها الدوحة والتي أحدثت نقلة نوعية في عالم الاتصال والمعلومات في مختلف أنحاء العالم، من خلال ما حققته من تأثير كبير عربيا وإقليما ودوليا، ولا تزال تحافظ على تأثيرها الكبير حتى الآن، مواصلة تغطية ابرز الأحداث في العالم، كالانتخابات الأمريكية وثورات الربيع العربي وغيرها من الأخبار الساخنة. وتعد شبكة الجزيرة ابرز المشاريع الحديثة في تاريخ دولة قطر في عالم المعلومات والاتصال، منذ تأسيسها عام 1996م، واستطاعت أن تتحول من قناة واحدة إلى شبكة إخبارية عالمية، تحتوي على قنوات متعددة اللغات، ومئات المنصات الإلكترونية على شبكة الإنترنت ومواقع التواصل الاجتماعي ومركز للدراسات ومعهد أكاديمي للتدريب (العرفاوي، 2022).

شكَّلت شبكة الجزيرة الفضائية حالة فريدة في الفضاء الإعلامي العربي. وقد ارتبط اسم "الجزيرة" بدولة قطر، بحكم أن الشبكة تتخذ من الدوحة مقرًّا رئيسيًّا لنشاطها الإعلامي. ولم يقتصر حضور شبكة الجزيرة على الهواء وشاشات المشاهدين فقط، بل تجاوز ذلك، عندما انتقلت الجزيرة من مجرد قناة إعلامية ناقلة للأخبار والأحداث إلى صانع، أو على الأقل مشارك في صناعة الأحداث. وخلال سنوات قليلة، باتت هذه الشبكة تتبوأ مكانة لا تقل أهمية عن شبكات "سي إن إن"، أو "سكاي"، أو "بي بي سي" العالمية. وتزايد نفوذ هذه العلامة التجارية والشبكة الإعلامية بعد إطلاق قناة الجزيرة الإنجليزية، وقنوات الجزيرة الرياضية (تعرف الآن بقنوات BeIN SPORTS)، والجزيرة أطفال، والجزيرة مباشر، والجزيرة الوثائقية. إضافة إلى ذلك، وسَّعت الجزيرة من نطاق أنشطتها، فلم تعد كأية قناة تليفزيونية تقليدية، بل أوجدت لنفسها أذرعًا طويلة ومؤثرة؛ من قبيل المهرجانات السنوية، ومعهد الجزيرة للإعلام، ومركز الجزيرة لحقوق الإنسان، ومركز الجزيرة للدراسات، والجزيرة نت، والجزيرة بلس (AJ)... وغيرها. وباتت شبكة الجزيرة التليفزيونية ومؤسساتها أداة مهمة في ترسانة "القوة الناعمة" للدفاع عن وجود الدولة القطرية في مواجهة القوى الكبرى المتصارعة في منطقة الخليج (التميمي، 2018).

حققت الوسائل الاعلامية تأثير كبير عربيا وإقليما ودوليا، من خلال النشاط الاعلامي الذي تمارسه والذي من أهم وظائفه الدفاع عن قطر والسياسات التي تنتهجها على الصعيد الإقليمي والدولي.

خامسا: أبرز الآثار المترتبة عن استخدام القوة الناعمة في السياسة الخارجية القطرية.

بشكل عام يمكن تلخيص أبرز الآثار المترتبة عن استخدام القوة الناعمة في السياسة الخارجية القطرية، إقليمياً ودولياً بأنها عززت دور دولة قطر حول العالم، فبدبلوماسيتها النشطة وسياساتها الفاعلة أصبحت الدوحة لاعبا رئيسيا مهما في حل النزاعات الإقليمية والدولية وأحد الفاعلين الرئيسيين في صنع السلام في المنطقة. وباعتبارها من أكبر منتجي ومصدري الغاز الطبيعي المسال في العالم، زاد ذلك من عظم مكانتها من خلال ما بات يعرف بـ"دبلوماسية الغاز"، فضلا عن شبكة الجزيرة الإعلامية التي يمتد تأثيرها إلى مختلف أنحاء العالم، بعد أن أحدثت هذه الشبكة تحولاً نوعياً في المشهد الإعلامي العربي، وسياسة

خارجية تتخذ من الدبلوماسية الوقائية منهجا، وما تحظى به من قبول عالمي وإقليمي واسع كوسيط محايد وموثوق بين الأطراف، احتلت دولة قطر مكانة بارزة وفعالة إقليميا ودوليا الدولي، ونقلة كبيرة في عالم الاتصال والمعلومات على المستويين الإقليمي والدولي (العرفاوي، 2022).

وعلى امتداد واجهات القوة الناعمة، تحولت قطر إلى "محور مركزي للعالمية"، كما يقول الخبير في الشؤون القطرية، مهران كامرافا، وبذلك وفرت قطر لنفسها حماية بـ"درع" من الأدوات الاستراتيجية بات من الصعب معها الاعتداء على هذه الدولة الصغيرة في غفلة من العالم، وبات من الصعب أن تتعرض أراضي قطر أو سيادتها لخطر الاحتلال أو القضم أو الضم أو الاختراق، من دون تحرك كثير من دول العالم وشعوبها ومنظماتها الأهلية والثقافية والإعلامية، لأنها باتت ترتبط بمصالح اقتصادية، أو سياسية، أو إنسانية، أو أخلاقية، مع قطر ومؤسساتها الرسمية والأهلية. وقد ظهرت قدرات "القوة الناعمة" القطرية خلال أزمة الحصار؛ إذ لم تنل الحملة أي تأييد عربي أو عالمي يُذكر، بل إن الكثير من المنابر العالمية استهجنت واستنكرت مطالب دول الحصار التي وصلت إلى حد المطالبة بإغلاق قناة الجزيرة، كما رفض المجتمع الدولي الحصار غير المبرر على قطر وسكانها (التميمي، 2018).

نخلص من خلال هذا المحور أن السياسة الخارجية القطرية استطاعت توظيف مصادر وأدوات القوة الناعمة، لتحقيق الأهداف المختلفة التى تسعى إلى تحقيقها في البيئة الإقليمية والدولية، ومن أهمهما تعزيز وجودها وبقائها كدولة، وحماية أمنها القومي، وتعزيز وجودها ودورها على الصعيد الإقليمي والدولي.

الخاتمة

يتضح من دراسة الموضوع أن مصطلح القوة مفهوم ديناميكي متطور مرتبط بتطور وتجدد وتنوع مصادر وموارد القوة لتعطي أنماط مختلفة منها، فنمط القوة الصلبة لم يكن النمط الوحيد الذي يحتكر أن يكون مؤثرا في مدى فاعلية السياسات الخارجية للدول، بل برزت أنماط أخرى كالقوة الناعمة لها دور في التأثير على صنع سياسة خارجية فاعلة تنجح في تحقيق اهدافها المحددة. فالقوة الناعمة بمصادرها وموردها المختلفة، تفسح المجال للدول لتوظف هذه المصادر والموارد في صنع سياسة خارجية تستمد قوتها وفاعليتها من أدوات القوة الناعمة التي تمثل أدوات للسياسة الخارجية.

استخدمت الدولة القطرية القوة الناعمة بشكل فاعل كأداة لتحقيق أهداف سياستها الخارجية، واستطاعت أن توظف مصادرها ومواردها لتصنع منها أدوات لسياستها الخارجية توصف وتتسم بأنها أدوات ناعمة كان لها الأثر الواضح في تحقيق أهدافها وبروزها كسياسة خارجية فاعلة ومؤثرة على الصعيد الاقليمي والدولي. فمقومات سياسة قطر الخارجية تقوم بالدرجة الأولى على عناصر القوة الناعمة بسبب الخلل في المرتكزات الجغرافية والسكانية والعسكرية لها.

النتائج

1. تعتبر القوة في العلاقات الدولية أحد العوامل الرئيسة لدراسة وفهم سلوك الدول، وبروز وتنوع المتغيرات في العلاقات الدولية أفرز أنواع جديدة من القوة، بحيث لم تعد محصورة في القوة الصلبة فقط.
2. توظيف مصادر وموارد القوة الناعمة للدول اتاح الفرصة لتكون لها سياسة خارجية فاعلة تحقق أهدافها حتى في حالة غياب أو فقدان بعض مرتكزات القوة الصلبة.
3. تصاعد الاعتماد على أدوات القوة الناعمة في العلاقات الدولية لدى الكثير من الدول لدورها المؤثر على مدى فاعلية السياسة الخارجية.
4. استطاعت قطر الاستعاضة عن صغر حجمها، وقلة عدد سكانها، باستخدام وسائل أكثر نجاعة انطلاقا من قراءتها لمقدراتها التي تمتلكها، حيث اختارت الاستثمار في أدوات القوة الناعمة.
5. لتحقيق حماية أمنها القومي ومن أجل حماية استقلالها الوطني، والحفاظ على سيادتها السياسية انتهجت قطر سياسة عقد الاتفاقيات الأمنية والعسكرية مع دول مؤثرة في الساحة الاقليمية والدولية كالولايات المتحدة الأمريكية وتركيا.
6. عززت قطر من إمكانياتها وقدراتها واستراتيجياتها وسياساتها من خلال استخدام مصادر وموارد القوة الناعمة لتصنع حزمة من الادوات المتنوعة ذات الطبيعة الناعمة لتكون هي المرتكز الأساسي للسياسة الخارجية لقطرية التي أتسمت بفاعلية متميزة في عملية تحقيق الأهداف المحددة.
7. منذ عام 1995 أصبحت سياسة قطر الخارجية تعكس بوضوح مصالحها الوطنية، وطموحات قيادتها الإقليمية وحاجاتها الأمنية بتبنِّيها عملية بناء القوة الناعمة، وتوزيعها على أدوات مختلفة ومتنوعة.

قائمة المصادر والمراجع:

أولا: الوثائق القانونية:

1- الدستور الدائم لدولة قطر (2005).

ثانيا: الكتب :

2- جوزيف ناي. (2007م). القوة الناعمة وسيلة النجاح في السياسة الدولية. (محمد توفيق البجيرمي، المترجمون) مصر: مطبعة العبيكان.

3- اسماعيل صبري مقلد. (1991). *العلاقات السياسية الدولية دراسة في الأصول والنظريات* (المجلد ط3). المكتبة الأكاديمية .

4- علي جلال معوض. (.2019). مفهوم القوة الناعمة وتحليل السياسة الخارجية. الاسكندرية، مصر : مكتبة الأسكندرية، مركز الدراسات الاستراتيجية.

5- كريم أبوحلاوة. (2016). سياسات القوة الذكية ودورها في العلاقات الدولية. مركز دمشق للأبحاث والدراسات، دمشق.

6- نواف التميمي. (2012). الدبلوماسية العامة وتكوين السمة الوطنية: النظرية والتطبيق على نموذج قطر. بيروت: مركز الجزيرة للدراسات/الدار العربية للعلوم.

ثالثا: الدوريات العلمية :

7- وليد حسن المدلل، محمود الرنتيسي. (يناير ، 2014). مقومات وسمات السياسة الخارجية القطرية. كلية التجارة – الجامعة الإسلامية، المجلد الثاني والعشرون، العدد الأول، ص ص 359 – 388.

8- طيابية ساعد. (ديسمبر ، 2017). الدبلوماسية العامة الرقمية .. قوة ناعمة جديدة. مجلة الأستاذ الباحث للدراسات القانونية والسياسية(المجلد الأول العدد الثامن) ص ص 88- 106 .

9- ماجد خضير. (2011). مقومات السياسة الخارجية القطرية دراسة في السلوك السياسي. مجلة دراسات دولية، ص ص 195- 240 .

10- مروان قبلان. (سيتمبر ، 2017). سياسة قطر الخارجية: النخبة في مواجهة الجغرافيا. سياسات عربية، ص ص 7-26.

11- مروة فكري. (2012). ما بعد القوة الناعمة: السياسة القطرية تجاه دول الثورات العربية. مجلة السياسة الدورية،187 ، ص ص 162 – 166.

رابعا: الرسائل العلمية :

12- اياد الكعود. (2016م). استراتيجية القوة الناعة ودورها في تنفيذ السياسة الخارجية الأمريكية في المنطكقة العربية رسالة ماجستير . الأردن : جامعة الشرق الأوسط .

13- ايمان قديح. (2018). تحول مفهوم القوة في العلاقات الدولية بعد نهاية الحرب الباردة، رسالة ماجستير . بسكرة، الجزائر : جامعة محمد خضير .

14- منذر شراب. (2014). السياسة الخارجية القطرية في ظل التحولات السياسية العربية 2003-2012 رسالة مجستير . فلسطين : جامع الأزهر.

15- عبدالله جادالله. (2020). استراتيجية القوة الناعمة الأمريكية ودورها في الأزمة السورية كما تعكسها شبكة cnn رسالة ماجستير 2011-2019. قلسطين : جامعة الأقصى.

16- محمود سمير الرنتيسي. (2013). السياسة الخارجية القطرية تجاه بلدان الربيع العربي رسالة ماجستير كلثوم زياني. (2012-2022). الإتحاد الإفريقي وتسوية النزاعات رسالة ماجستير. جامعة الجزائر3/كلية العلوم السياسية والإعلام.. فلسطين: جامعة الأقصى.

17- يسري عطية أبوعوض. (2021م). القوة الناعمة أثرها في تحقيق السياسة الحارجية "قطر نموذجا" رسالة ماجستير . غزة، فلسطين: جامعة الأقصى كلية الآداب والعلو الإنسانية.

خامسا: **شبكة المعلومات الدولية :**

18- الجزيرة. (19 11، 2017). *www.aljazeera.net/knowledgegate/magazine/2017/11/19*. تاريخ الاسترداد 05 04، 2022، مجلة الجزيرة.

19- الجزيرة. (د ت). *https://www.aljazeera.net/*. تاريخ الاسترداد 05 04، 2022، من الجزيرة.

20- حمدي عبدالرحمن حسن. (2019). *www.aljazeera.net*. تاريخ الاسترداد 05 04، 2022، من الجزيرة.

21- نواف التميمي. (4 أبريل، 2018). *https://studies.aljazeera.net/en/node/4285*. تاريخ الاسترداد 04 أبريل، 2022، من الجزيرة.

22- نواف التميمي. (2018). *كسب القلوب ، دور قوة قطر الناعمة في إفشال الحصار*. قناة الجزيرة.

23- هاجر العرفاوي. (01 فبراير، 2022). *https://al-sharq.com/article/01/02/2022/*. تاريخ الاسترداد 04 أبريل، 2022، من الشروق.

24- وزارة الخارجية القطرية . (بلا تاريخ). *https://www.mofa.gov.qa*. تاريخ الاسترداد 04 04، 2022، من وزارة الخارجية دولة قطر .

Soft power and its role in implementing Qatari foreign policy (1995 - 2020 AD)

Ali mohamed Dehoom
Associate professor
Faculty of Economics & Commerce
Alasmarya Islamic University

Muhassin Ramadan JAber
Assistant professor
Faculty of Economics & Commerce
Alasmarya Islamic University

Abu Bakr Hadia Almahruq
Assistant professor
Faculty of Economics & Commerce
Alasmarya Islamic University

Abstract:

The research dealt with the study of soft power in terms of the use and definition of the term, which is based on the employment of some sources and resources in building a new style of power, which has an impact on international relations, and an impact on the role and effectiveness of the foreign policy of countries. The study was conducted on the State of Qatar as a small country lacking the components of power. The traditional (hard) but succeeded in creating an effective and influential foreign policy that achieved for it the protection of its national security, and the response to its national ambitions through the employment and building of soft power components. The case study approach and the descriptive analytical approach were used in the study's methodology, which concluded with a set of results, the most important of which is that power is one of the main factors for studying and understanding the behavior of countries, as the emergence and diversity of variables in international relations produced new types of power, so that it is no longer confined to Hard power only. Rather, there have been sources and resources for soft power that countries can employ to allow them the opportunity to have an effective foreign policy that achieves its goals even in the event of a crisis. Due to the absence or loss of some solid power pillars, Qatar considers the study model as one of the countries that were able to employ their capabilities, capabilities, strategies and policies through the use of soft power sources and resources to manufacture a package of various tools of a soft nature to be the main pillar of their foreign policies that were characterized by distinct effectiveness in the process of achieving Specific goals.

Keywords:

soft power, hard power, foreign policy, Qatari foreign policy, International Relations.